

استكمال تفاصيل وقف إطلاق النار في ليبيا

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 80

روما/بروكسل 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وقع المفاوضون الذين يمثلون الأطراف المتحاربة في ليبيا اتفاق وقف إطلاق نار في جنيف. إلا أن النص يفتقر إلى التحديد، ما يترك مجالاً للأطراف للتراجع عن التزاماتها.

ما أهمية ذلك؟ إذا نشبت النزاعات بين الأطراف حول كيفية تفسير الاتفاق، يمكن أن ينهار، ما سيؤدي إلى تجدد القتال. اندلعت الحرب في محيط طرابلس بين نيسان/أبريل 2019 وحزيران/يونيو 2020، لكن الصراع الأقل شدة بين مختلف الفصائل الليبية مستمر منذ تسعة أعوام.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على الأطراف الليبية، إضافة إلى الداعمين الخارجيين لكل منها، استكمال تفاصيل انسحاب القوات وإعادة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم، بحيث لا يبقى مجال للتفسيرات المتعارضة. كما ينبغي على الأمم المتحدة المساعدة في هذه المحاولة.

I. لمحة عامة

تعد اتفاقية وقف إطلاق النار في ليبيا، التي طال أمد انتظارها، والتي وقعت في جنيف في 23 تشرين الأول/أكتوبر تطوراً مرحباً به، وتحركاً نحو محادثات سياسية أوسع ونحو مخرج من الحرب. وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إذا تم الالتزام بالاتفاق بين ممثلي حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقراً لها والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر فإنها يمكن أن تشكل "خطوة تأسيسية نحو السلام والاستقرار". إلا أن نص الاتفاق يترك مجالاً للتفسيرات المتباينة، وحالات سوء الفهم و/أو تعمد إعادة صياغة بنوده بطريقة تخدم مصالح أي من الطرفين – أو مصالح الرعاة الأجانب. ينبغي أن يكون منع نشوء لعبة تقاذف المسؤوليات والاتهامات وتفكك الاتفاق الأولوية القصوى لجميع المعنيين في الصراع الليبي.

وسيحتمل ذلك إلى بذل بعض الجهد. إذ ينبغي على لجان المتابعة العسكرية، المكونة من ممثلين عن كلا الطرفين والمكلفة بتنفيذ الاتفاق، استكمال تفاصيل الاتفاق؛ وسيكون هؤلاء بحاجة للدعم من حكوماتهم، ومن كبار القادة العسكريين والرعاة الأجانب. وينبغي على المجموعة الأخيرة، وخصوصاً تركيا، وروسيا، ومصر والإمارات العربية المتحدة، التعاون حتى لو كانوا يخشون أن نجاح الاتفاق من شأنه أن يقلص نفوذهم على الأرض. فالجميع سيكسب أكثر من وجود ليبيا فعالة، ومستقرة، وموحدة أكثر من ليبيا تبقى منقسمة وفوضوية أو تنزلق مرة أخرى إلى الحرب. سيستغرق تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار وقتاً وسيطلب دعماً قوياً من مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك تأسيس آلية مراقبة. لكن تحقيق التقدم الملموس الفوري في تعريف وتنفيذ التزامات كل جانب بوقف إطلاق النار أمر ضروري أيضاً، من أجل خلق الظروف الملائمة للمحادثات السياسية المدعومة من الأمم المتحدة والمقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر.

II. الاتفاق

نتج الاتفاق عن الحوار الذي أجراه خمسة ضباط موالين لحكومة الوفاق الوطني وخمسة مرتبطين بحفتر (أو ما يعرف باللجنة العسكرية المشتركة 5+5) والتي انطلقت بوساطة من الأمم المتحدة في شباط/فبراير 2019. ويشكل المسار التفاوضي واحداً من ثلاثة مسارات (المساران الأخران هما السياسي والاقتصادي) تعقدها الأمم المتحدة منذ مؤتمر برلين الذي انعقد في كانون الثاني/يناير 2020، والذي كان يهدف إلى إيقاف الحملة التي قادها حفتر للسيطرة على طرابلس.¹ وعلى مدى شهر، فشل هذا المسار في تحقيق النتائج، حتى بعد انسحاب قوات حفتر من محيط طرابلس في حزيران/يونيو. شعوراً منها بالقوة بعد تراجع حفتر وبالتمكين بفضل الدعم العسكري التركي، شنت القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني هجوماً على وسط ليبيا الذي يسيطر عليه حفتر، على أمل السيطرة على منشآت النفط التي كان حفتر قد أغلقها منذ كانون الثاني/يناير.² لكن سرعان ما تعثر هذا الهجوم بسبب التهديدات المصرية بالتدخل العسكري لوقفه، ونشر المعدات العسكرية الروسية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة، للدفاع عن مواقع قوات حفتر التي جعلت أنقرة وطرابلس تعيدان النظر، وما أدى إلى توقف بحكم الأمر الواقع للأعمال القتالية في سائر أنحاء ليبيا.

ثمة حدثان أوليان جها الأراضية للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار رسمي تمثلا في التوصل إلى اتفاق بوساطة روسية بين عضو في حكومة طرابلس وعضو في الحكومة الخصم الموالية لحفتر لإنهاء إغلاق منشآت النفط والنجاح في عقد اجتماع لضباط من الطرفين المتحاربين في ليبيا استضافته مصر في أواخر أيلول/سبتمبر.³ أعطى اتفاق 23 تشرين الأول/أكتوبر صفة رسمية لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد الذي يلتزم به الطرفان منذ آب/أغسطس. وهو يلزم الطرفين بوقف الأعمال القتالية بشكل فوري.⁴

يحدد الاتفاق أربعة مجالات حاسمة للمتابعة. يركز المجال الأول على العلاقات بين الفصائل العسكرية الليبية وداعميها الخارجيين. وتلتزم الأطراف بترحيل جميع المقاتلين الأجانب من ليبيا بحلول 23 كانون الثاني/يناير 2021. المشكلة هي أن أيًا من الطرفين لا يعترف بأنه يتلقى الدعم من قبل مقاتلين أجانب، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التراجع عن الالتزامات في المستقبل. لكن استناداً إلى نقاشات مع أشخاص مشاركين في المفاوضات، فإن مجموعة الأزمات تفهم أنه – على جانب طرابلس – فإن مقاتلين سوريين معارضين لدمشق قدمتهم تركيا وحفنة من المجموعات المسلحة السودانية والتشادية التي تتخذ من جنوب ليبيا مقراً لها ستعود إلى بلدانها. وعلى جانب حفتر، فإن أولئك الذين سيغادرون تقدر أعدادهم بـ 2,000-3,000 المتعاقدين مع مجموعة فاغنر الروسية، والمقاتلين الموالين لدمشق وتحالف ثاب من التشاديين والسودانيين.⁵

¹ بعد أشهر من المشاورات المطولة بوساطة من الأمم المتحدة بين المعنيين الأجانب في الصراع الليبي، عقدت ألمانيا مؤتمر برلين بشأن ليبيا في 19 كانون الثاني/يناير 2020. وفي نهايته، وقع ممثلو الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين، وإيطاليا، وألمانيا، وتركيا، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر والكونغو برازافيل، إضافة إلى الأمم المتحدة، والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي، إعلاناً من 55 نقطة، تم إقراره من ثم في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2510 (12 شباط/فبراير 2020)، بشكل يثبت دعم بلادهم لعملية وساطة ثلاثية المسارات تقوم بها الأمم المتحدة. كلف المسار العسكري لجنة عسكرية مشتركة، 5+5، مكونة من خمسة ممثلين عسكريين من كل من طرفي الصراع، بالتوصل إلى اتفاق حول شروط وقف إطلاق النار. بيان مجموعة الأزمات، "ليبيا: تحويل أقوال مؤتمر برلين إلى أفعال"، 22 كانون الثاني/يناير 2020.

² بيان مجموعة الأزمات، "تفادي حدوث تدخل عسكري مصري في ليبيا"، 27 تموز/يوليو 2020.

³ في 28-29 أيلول/سبتمبر 2020، اجتمع ضباط شرطة وجيش من حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي في منتجع الغردقة المصري على ساحل البحر الأحمر لإجراء محادثات بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. اتفق المشاركون على تبادل الأسرى واستئناف الرحلات الجوية وإعادة فتح المعابر البرية، وتجديد محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجهاً لوجه. "Security and Military Direct Talks between Libyan Parties in Hurgada, Egypt Conclude with Important Recommendations", press release, UNSMIL, 29 September 2020. في 20 أيلول/سبتمبر، التقى عضو المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ومقرها طرابلس، أحمد معيتيق، ونائب وزير المالية في حكومة المنطقة الشرقية المتحالفة مع حفتر، مراد غيث، في سوتشي، روسيا، ووضعوا اتفاقاً لرفع الحصار عن المنشآت النفطية. يبقى الاتفاق مثاراً اعتراضات كثيرة؛ فالعديد من السياسيين في طرابلس ما زالوا يرفضون بنوده، التي تتضمن تأسيس لجنة مشتركة للإشراف على توزيع عائدات النفط. رغم ذلك، فقد استؤنف إنتاج النفط في سائر أنحاء البلاد طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

⁴ "اتفاق على وقف إطلاق نار تام ودائم في كامل ليبيا". تم تداول النص على تويتر، بما في ذلك في تغريدة للصحفي محمد بوشقمة، @boshqma، 7:06 صباحاً، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

⁵ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين، ومع سياسيين يتخونون من كل من طرابلس وبنغازي مقراً لهم. 24-26 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

كما ينص الاتفاق على وجوب مغادرة جميع الضباط العسكريين الأجانب مباشرة وتجميد جميع اتفاقيات التدريب مع الدول الأجنبية إلى أن تشكل الأطراف الليبية حكومة وحدة وطنية جديدة. ومرة أخرى، فإن النص لا يحدد أي بلد أجنبي أو أي اتفاق تدريب. ولا يحدد الاتفاق ما إذا كان هذا البند يعلق فقط التدريب الذي يقوم به خصوم كل فصيل (قيام تركيا بتدريب طواقم حكومة الائتلاف الوطني، التي يعارضها الجيش الوطني الليبي؛ وقيام روسيا، ومصر ودول شرق أوسطية أخرى بتدريب طواقم الجيش الوطني الليبي، الأمر الذي لا توافق عليه حكومة الوفاق الوطني)، أو البرامج الأقل إشكالية التي تقوم بها دول أوروبية، مثل تدريب حرس السواحل الموالي لحكومة الوفاق الوطني، الذي يجب أن يتوقف أيضاً. كما أنه لا يقدم المشورة لليبيين الذين يتدربون الآن في الخارج حول ما ينبغي أن يفعلوه. ومن غير الواضح ما إذا كان الحظر يشمل التدريب على محاربة الإرهاب. ينص الاتفاق فقط على أن "وقف إطلاق النار لا ينطبق على المجموعات الإرهابية المصنفة كذلك من قبل الأمم المتحدة على الأراضي الليبية"، ما يشير إلى أن كلا الطرفين يمكن أن يستمرا بمهاجمة مثل تلك المجموعات.

ثمة احتمال كبير للترجع عن الالتزامات، وبعضه يحدث أصلاً. فبعد يوم من نشر الاتفاق، أعلن وزير الدفاع في حكومة طرابلس أن الاتفاق لا يؤثر على تعاون وزارته واتفاقيات التدريب التي عقدها مع تركيا، على أساس أن حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة الشرعية في ليبيا، وملزمة باتفاقية مع حكومة شرعية أخرى في أنقرة.⁶ عبرت السلطات التركية عن نفس الموقف، في حين نشرت غرفة العمليات العسكرية التابعة لحكومة طرابلس، بركان الغضب، مقطع فيديو لمجنديها وهم يتلقون التدريب على العمليات الخاصة في تركيا.⁷ بعد ثلاثة أيام، وقع وزير الداخلية في حكومة طرابلس اتفاقاً مع قطر بشأن التعاون في محاربة الإرهاب.⁸

مجال متابعة ثانٍ يتعلق بإعادة تموضع القوات العسكرية الليبية والقيام بالدوريات المشتركة. يرد في النص بلغة غامضة أن التحالفين يتفقان على سحب قواتهما من خطوط الجبهة إلى قواعدهما الأصلية. "يجب على القوات القادمة من بنغازي العودة إليها، وتلك القادمة من طرابلس العودة إلى طرابلس وتلك القادمة من مصراتة العودة إلى مصراتة"، على حد تعبير موفد عسكري من حكومة الوفاق الوطني، ما يعكس تفسير الطرف الذي يمثله للفقرة.⁹ غياب التفاصيل المتعلقة بإعادة تموضع القوات ومعداتها مثير للقلق، خصوصاً فيما يتعلق بالمنطقة الوسطى في ليبيا، حيث حصل أحدث حشد عسكري. بعض السياسيين الموالين لحفتر يدعون أن الطرفين اتفقا على سحب المقاتلين من خطوط الجبهة في الصحراء بين سرت والجفرة ومصراتة، لكن الجفرة والقضابية، القاعدتين الجويتين الرئيسيتين في المنطقة، ستظلان تحت سيطرة حفتر على أساس أن المقاتلين القادمين من هاتين المنطقتين تابعون للجيش الوطني الليبي.¹⁰ أما ما إذا كان التحالف الموالي لحكومة الوفاق الوطني يتشاطر هذا الفهم فإنه يبقى غير واضح. إلا أن كلا الطرفين التزما بالقيام بدوريات مشتركة للشرطة على خطوط الجبهة حالما تنسحب القوات العسكرية.

⁶ في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، نشر وزير الدفاع صلاح الدين النمرش على حسابه على تويتر (@Namroush): "نؤكد على تعزيز التعاون المشترك مع الحليف التركي واستمرار برامج التدريب التي تم تلقيها والتي سنستمر بتلقيها في معاهد التدريب التابعة لوزارة الدفاع في حكومة الوفاق الوطني، وتوقيع اتفاقية أولية (5+5) لا يشمل اتفاق التعاون العسكري مع الدولة التركية، حليفة الحكومة الشرعية". في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقع رئيس الوزراء فايز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان مذكرة تفاهم للتعاون الأمني، صادق عليها لاحقاً البرلمان التركي. ومهدت هذه المذكرة الطريق للتدخل العسكري التركي في ليبيا، الذي وافق عليه المشرعون الأتراك في 2 كانون الثاني/يناير 2020. ويدعي السياسيون والمسؤولون الأجانب في طرابلس أن السراج كان قد وافق سراً على تجميد برنامج التدريب الذي تقدمه تركيا وكان يعرف أن اتفاق وقف إطلاق النار يشمل ضمناً تعليق اتفاق التعاون العسكري مع أنقرة، لكن بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر لم يكن قد عبر عن موقفه في هذا الشأن. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين في طرابلس، 23-27 تشرين الأول/أكتوبر 2020. حول التدخل التركي في ليبيا، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول أوروبا، تركيا تخوض في مياه ليبيا المضطربة"، 30 نيسان/أبريل 2020.

⁷ انظر تغريدة المركز الإعلامي لبركان الغضب، @BurkanLY، 1:57 بعد الظهر، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ⁸ "مذكرة تفاهم في مجال التعاون الأمني بين وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني في الدولة الليبية ووزارة الداخلية في دولة قطر"، 26 تشرين الأول/أكتوبر. لدى مجموعة الأزمات نسخة من المذكرة. وزعت نسخ من المذكرة على وسائط التواصل الاجتماعي الليبية، بما في ذلك في تغريدة لتلفزيون ليبيا الأحرار، @libyaalahrartv، 8:21 صباحاً، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

⁹ ملاحظات للعميد الفيتوري غريبيل، عضو وفد حكومة الوفاق الوطني في محادثات وقف إطلاق النار لتلفزيون ليبيا الأحرار، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

¹⁰ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع أشخاص مقربين من القيادة العامة للجيش الوطني الليبي، طرابلس وبنغازي، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ثالثاً، يحدد الاتفاق الخطوات الرامية إلى حل المجموعات المسلحة. وستقوم لجنة فرعية مشتركة بمراجعة جميع المجموعات العسكرية، بما فيها تلك المندمجة أصلاً في الأجهزة الأمنية التابعة للدولة، لتحديد أيها ينبغي تفكيكه وكيف. الضباط على كلا طرفي الصراع الليبي يعارضون المجموعات المسلحة التي ظهرت بعد سقوط نظام القذافي عام 2011. ويعتبرون قوات الأمن الاحترافية أساس الدولة. المشكلة، خصوصاً في طرابلس، هي أن هذه المجموعات المسلحة ما تزال تتمتع برعاية الفصائل السياسية، بما فيها الإسلاميون، الذين يرغبون بتشكيل ثقل مواز للقوات الأمنية من حقبة القذافي كضمانة ضد عودة نظام عسكري قمعي. في شرق ليبيا، تمكن حفتر من استمالة أو سحق المجموعات المسلحة المحلية المماثلة.

يبدو أن معظم المراقبين الليبيين يعتقدون أن التزام الاتفاق الذي تمت صياغته بصورة غامضة بتفكيك المجموعات المسلحة بشكل، بصيغته الحالية، انحيازاً لمعسكر حفتر. لقد طالب حفتر، الذي يدعي أنه يتولى قيادة الجيش الوطني الليبي، بشكل متكرر بتفكيك الجماعات المسلحة في طرابلس. لكن سياسيي طرابلس يعتبرون الجيش الوطني الليبي نفسه ليس أكثر من مزيج من المجموعات المسلحة التي تستعمل نفس التكتيكات الوحشية التي استعملها نظام القذافي. ونتيجة لذلك، فإن عمليات تفكيك المجموعات المسلحة تواجه عقبتين محتملتين: (1) ما إذا كان الضباط الذين يقودهم حفتر سيوافقون على حل بعض المجموعات المسلحة التي دمجها الجيش الوطني الليبي في قواته الأمنية، لكن قد ترغب حكومة الوفاق الوطني في حلها؛ و(2) ما إذا كان رعاة المجموعات المسلحة في طرابلس سيوافقون أيضاً على حل القوات غير النظامية التي أصبحت جزءاً من جهاز أمن الدولة الموالي لحكومة الوفاق الوطني. لا يحدد الاتفاق ما إذا كان تفكيك المجموعات المسلحة ينطبق على كلا الطرفين أو على قوات أمن حكومة الوفاق الوطني وحسب.

كما وافق الطرفان على إصلاح حرس المنشآت النفطية، المسؤولة عن حماية منشآت النفط الليبية والمنقسمة بين وحدات مولية لحفتر ووحدات مولية لطرابلس. ما يزال هذا المشروع في بدايته. ففي حين أن الحرس غير إشكالي بدرجة كبيرة وضروري لضمان الأمن في مراكز النفط والغاز، لكن يبقى هناك سؤال مفتوح بشأن ما إذا كان الجيش الوطني الليبي سيتخلى عن السيطرة على المنشآت النفطية الواقعة تحت سيطرته.

رابعاً، يحدد الاتفاق إجراءات بناء ثقة مهمة، مثل إعادة فتح الطرقات الرئيسية في ليبيا واستئناف الرحلات الجوية بين بنغازي وطرابلس. وقد شرع المعسكران أصلاً بتخفيف هذه الإجراءات، مما سيعود بالفائدة على الليبيين، ومن المرجح أن يمضي تنفيذ هذا الجزء من الاتفاق بسلاسة.

III. ردود الفعل المحلية والدولية

أرسل إعلان وقف إطلاق النار موجة من الأمل في سائر أنحاء ليبيا. كثيرون في المعسكر الموالي لحفتر بما في ذلك الجيش الوطني الليبي، أشادوا بالاتفاق، وكذلك فعل كثيرون في التحالف الموالي لطرابلس. حتى سياسي من مصراتة ينتقد عادة الوساطة الأجنبية، أشاد بالاتفاق ووصفه بأنه "أقرب ما حصلنا عليه لإنهاء الحرب ووضع حد للبوأس الذي نعيشه".¹¹

إلا أن منتقدي الاتفاق المشككين به كثر، خصوصاً في أوساط الفصائل الليبية المعادية لحفتر. ففي الوقت الذي امتدح فيه وزير الدفاع في حكومة طرابلس الاتفاق، فإنه أكد على الحاجة إلى تطبيق العدالة على جرائم الحرب، سواء من خلال المؤسسات القضائية الليبية أو الدولية.¹² وكان يشير بذلك إلى مطلب الفصائل الموالية لطرابلس بإخضاع حفتر وجيشه للمساءلة عن الأفعال التي ارتكبت خلال حصار طرابلس. وفي بيان منشور، عبر أعضاء البرلمان الذي يتخذ من طرابلس مقراً له أيضاً عن شكهم فيما إذا كان حفتر سيلتزم بالاتفاق، "خصوصاً فيما يتعلق بترحيل المرتزقة من قوات فاغنر، والجنجويد [المجموعات السودانية المسلحة] والمعارضة التشادية".¹³ كما عبر أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين وإسلاميون آخرون عن استيائهم من الاتفاق وقالوا إنه يمنح الشرعية لحفتر كنظير في المفاوضات، وهو الأمر الذي طالما رفضوه.¹⁴ كان أولئك يأملون بأن يتم تهميشه، ويراهنون على أن الجيش الوطني الليبي، دون قيادته، سيتفكك بمرور الوقت.

¹¹ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي من مصراتة، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

¹² ملاحظات لوزير الدفاع صلاح الدين النمروش لتلفزيون ليبيا الأحرار، بث في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

¹³ بيان للمجلس الأعلى للدولة بشأن اتفاق وقف إطلاق النار، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

¹⁴ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي إسلامي من طرابلس، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020. حتى السياسيين غير الإسلاميين من طرابلس الذين يعتبرون أنفسهم "وطنيين" لكنهم يتشاطرون كراهيتهم لحفتر، عبروا

ردود الفعل الدولية كانت إيجابية في معظمها. فالولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي أشادوا جميعاً باتفاق وقف إطلاق النار.¹⁵ روسيا أصدرت قبولاً فاتراً بالاتفاق يشير إلى تشككها. فالقائم بالأعمال الروسي المؤقت في ليبيا عبر فقط عن "الرضا" عن الاتفاق وقال إنه يأمل بأن يستمر.¹⁶ أما أكبر المتشككين الأجانب بالاتفاق فكان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الذي أعلن أن "اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه ليس وقف إطلاق نار على أعلى مستوى. سيظهر الزمن مدى ديمومته على المستويات الأدنى".¹⁷

IV. تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

رغم افتقاره للتفاصيل وغير ذلك من العيوب، فإن الروح التي يجسدها هذا الاتفاق تستحق المحافظة عليها. والآن هو الوقت المناسب لتحويل المبادئ العامة للاتفاق إلى تفاصيل ووضع خريطة طريق تتضمن الإجراءات الملموسة التي ينبغي على الطرفين اتخاذها. ينبغي على اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي تفاوضت على اتفاق وقف إطلاق النار ووقعت، ولجان المتابعة المنبثقة عنها وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الاتفاق بسرعة على تفاصيل الاتفاق. وينبغي على الأطراف توضيح كيفية تعريفها للمقاتلين الأجانب، وما إذا كان البند المتعلق باتفاقات التدريب يشمل تلك الموقعة من قبل حكومة طرابلس مع حكومات أجنبية. كما ينبغي عليها وضع تفاصيل إطار التحقق من خلفيات المجموعات المسلحة. ومن حيث أن الكثير من المقاتلين الأجانب الناشطين في ليبيا، خصوصاً أولئك القادمون من السودان وتشاد، ينتمون إلى جماعات معارضة مسلحة، فإن السلطات هناك قد تعترض على عودتهم؛ ولذلك ينبغي على الأمم المتحدة أن تساعد في وضع خطة لتفكيك هذه المجموعات بحيث لا يصبح أفرادها قاتلين مجبورين في صراعات أخرى.

كما ينبغي على الطرفين أن يكونا أكثر وضوحاً بشأن شروط الانسحاب من جبهات القتال وإعادة التوضع. وعليهما اتخاذ القرار بشأن قاعدتي الجفرة والقرضابية الجويتين وتحديد المناطق التي يتم تسيير دوريات شرطة مشتركة فيها. عندها فقط سيصبح من الممكن وضع آلية مراقبة دولية لوقف إطلاق النار، يقر جميع الأطراف بالحاجة إليها. وثمة حل يمكن أن يرضي رغبة الطرفين بوجود خفيف الوطأة على الأرض يتمثل في وضع فريق مراقبة تحت سلطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة. سيقدم المبعوث الخاص توجيهاً سياسياً للفريق ويضمن أن تشكل عمليات التحقق من الانتهاكات، وكذلك تنفيذ إجراءات المتابعة دعماً للعملية السياسية، في حين يتحمل رئيس فريق مراقبة وقف إطلاق النار المسؤولية عن وضع التقارير العلنية عن الانتهاكات والتنفيذ. من شأن حل كهذا أن يلتف على صعوبات التوصل إلى قرار لمجلس الأمن الدولي لتأسيس بعثة وقف إطلاق نار في ليبيا من الصفر (والعقبات اللوجستية والأمنية المرتبطة بذلك). كما سيضمن استمرار عمل طاقم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي بنى الثقة على مدى السنوات القليلة الماضية مع الفصائل العسكرية الليبية.

يوفر اتفاق وقف إطلاق النار لحظة نادرة من الأمل الحقيقي بالنسبة للشعب الليبي الذي طالبت معاناته. إذا فشلت الفصائل الليبية في متابعة تنفيذه أو إذا أعاق الداعمون الأجانب العملية، سيتبين بشكل مأساوي قصر حياة ذلك الأمل.

روما/بروكسل، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

أيضاً عن آراء مماثلة. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين من طرابلس. 24-25 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

¹⁵ "Ceasefire in Libya", press release, U.S. Secretary of State Michael Pompeo, 26 October 2020; "France Welcomes Libya Ceasefire Agreement", statement, French Ministry for Europe and Foreign Affairs spokesperson, 26 October 2020; "Accordo per un cessate il fuoco permanente in Libia", Italian Ministry of Foreign Affairs, 23 October 2020; "Declaration by the High Representative on Behalf of the EU on the Announcement of a Ceasefire Agreement in Libya", 25 October 2020; "Statement of the Chairperson of the African Union Commission on the Signing of a Ceasefire in Libya", 23 October 2020. أصدر أعضاء مجلس الأمن الدولي بياناً أيضاً يرحب باتفاق وقف إطلاق النار: "UN Security Council Press Statement on the Ceasefire in Libya, October 27, 2020".

¹⁶ اقتبست ملاحظات القائم بالأعمال الروسي في "Libya rivals sign ceasefire agreement: live news", Al Jazeera, 23 October 2020.

¹⁷ اقتبست ملاحظات الرئيس أردوغان للصحافة على موقع رئاسة الجمهورية التركية: "The Ceasefire Agreement Signed in Libya is Not a Ceasefire at the Highest Level", 23 October 2020.



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 235, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.